



الأستاذ في كلية هندسة البترول بجامعة الكويت قال إنه ينبغي خصم 3 أمور هي كلفة الشحن والتخزين وخصم 'مؤسسة البترول'

# البدالي لـ «الأنباء»: 10 دولارات سعر برميل النفط الكويتي الحقيقي حالياً!



(تصوير: محمد ماشه)



يبلغ حالياً 10 دولارات فقط. مع الأخذ بعين الاعتبار بضرورة خصم 3 أمور وهي (أولا كلفة الشحن التي تصل إلى 8 دولارات للبرميل وثانياً كلفة التخزين وثالثاً سعر الخصم الذي تقدمه مؤسسة البترول الكويتية لعملائها النفطيين). علماً أن سعر برميل النفط الكويتي يبلغ 26.2 دولاراً وفق آخر إغلاق. وحول الحلول التي يقترحها البدالي، قال إنه يجب وقف استقطاع نسبة صندوق الأجيال القادمة بالإضافة إلى إصدار قانون للاستفادة من فوائد الصندوق وليس الأصول. كما أن مجلس الوزراء بالتنسيق مع مجلس الأمة عليهم إصدار قانون الدين الجديد. كما يجب أن يتم وقف جميع المشاريع الراسمالية الضخمة والتي تقدر بـ 5 مليارات دينار في الموازنة العامة للدولة. وهذا لا يعني أنني ضد وقف عجلة التنمية والاستثمار في الدولة. ولكن هناك طرفاً غير مسبوقاً تمر على الكويت ويجب أن نخفف من التكاليف الراسمالية لاحتواء الأزمة. وفيما يلي التفاصيل:

حوار: باهي أحمد

تدخل الكويت ميزانية السنة الجديدة 2020/2021 يوم الأربعاء المقبل. وقد تكون الميزانية الحالية الأصعب على الإطلاق في ظل انهيارات أسعار النفط ووصولها إلى مستويات متدنية تقرب حالياً من عتبة الـ 20 دولاراً. بالإضافة إلى انخفاض الطلب جراء انتشار فيروس كورونا المستجد. وفي هذا السياق، قال الأستاذ في كلية هندسة البترول بجامعة الكويت د. طلال البدالي إن ميزانية الكويت المقبلة سيصل العجز فيها إلى قرابة 17-18 مليار دينار مقارنة بالعجز التقديري البالغ 9.2 مليارات دينار. وأصفا ضخامة العجز المالي بالمازق الكبير جداً أمام الكويت خلال السنة الحالية. وذكر البدالي في حوار مع «الأنباء» أن سعر النفط الكويتي الحقيقي والاستفادة الحقيقية على الدولة

- 18 مليار دينار عجزاً متوقعاً في ميزانية 2021/2020 في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط
- الكويت لن تقوم بحرب أسعار.. وأصبحنا مضطرين لتقديم خصومات على برميل النفط
- 30 مليون برميل المعروض النفطي اليومي.. وهذه سابقة خطيرة في أسواق النفط العالمي
- نواجه صدمة اقتصادية كبيرة.. وعلى «المالية» و«النفط» وضع حلول للخروج من الأزمة

كيف سينعكس انخفاض أسعار النفط على وضع ميزانية 2021/2020 والتي تقترض عجزاً بحدود 9,2 مليارات دينار؟

● إن ميزانية 2021/2020 بنيت على أساس سعر افتراضي للنفط وهو 55 دولاراً للبرميل، فمتوسط سعر برميل النفط خلال الربع الأول بلغ 34 دولاراً للبرميل وفق حسابات خاصة أقوم بها، وأتوقع أن يكون متوسط سعر النفط اليومي في الفترة المتبقية من العام الحالي بين 25 و 30 دولاراً كسعر رسمي وليس فعلياً وهو ما يصنع نقصاً يتراوح بين 25 و 30 دولاراً تحت السعر الافتراضي للموازنة وبناء على ذلك السعر فوزارة المالية كانت تقترض عجزاً بحدود 9,2 مليارات دينار، أما بسبب الأزمات الأخيرة «كورونا» وفشل اتفاق «أوبك+» وحرب الأسعار وضعف النمو الاقتصادي العالمي فقد يصل عجز الميزانية إلى قرابة 17 إلى 18 مليار دينار، وهو ما يفوق ما فوق يتوقع أن ترتفع أسعار النفط ما فوق 30 دولاراً للبرميل فهو موهوم، لذلك فقد نشهد عجزاً غير مسبوق لم نشهده من قبل في الميزانية، لذلك يجب على الجميع أن يقدم حلاً لما قد نشهده من أزمة كبيرة بنهاية العام الحالي.

ولكن السوق النفطي هو من فرض تلك الآلية فنحن حالياً في بيئة تنافسية غير مسبوقة، فهناك طلب طفيف على النفط وزيادة بشكل كبير في المعروض، فالكويت أصبحت مضطرة لتقديم خصومات على نفطها بشكل كبير بهدف الحفاظ على حصتها السوقية، فهي تعتبر «حرب أسعار غير مرغوب بها من قبل الكويت» ولكن لا بد منها نتيجة ما فرض على العالم جميعاً من أحداث غير مسبوقة.

هل الكويت لديها قدرة على رفع مستويات الإنتاج عن 2,7 مليون برميل يومياً.. وهل هناك حاجة لذلك برأيك؟  
● نعم، الكويت قادرة على زيادة الإنتاج وهي ضمن الاستراتيجيات الموضوعة للقطاع النفطي لرفع مستويات الإنتاج إلى 4 ملايين برميل بحلول 2040، ولكن هل تحتاج الكويت إلى ذلك حالياً، فالعالم مفرق بالنفط، وأنصح أن يتم وضع مصاريف زيادة الإنتاج تحت «الانتظار» إلى أن تتحسن أسعار النفط في المستقبل، لأنه في حالة زيادة الإنتاج قد لا نجد من يقوم بشرائه في الوقت الحالي، فالكويت قادرة لوجيستياً وقنياً ومادياً لرفع إنتاجها بالتأكيد ليصل إلى 4 ملايين برميل يومياً.

إلى 10 دولارات للبرميل في كل من الربع الثاني والثالث والرابع من العام الحالي.

كيف ترى المعدل الحالي لسعر النفط الكويتي؟  
● وفق آخر تحديث لدي، فإن سعر النفط الكويتي يبلغ حالياً 26,2 دولاراً وفق آخر إغلاق من مؤسسة البترول الكويتية، وبعد خصم تكلفة الشحن التي تصل إلى نحو 8 دولارات للبرميل، والخصم الذي تقدمه مؤسسة البترول الكويتية لربائنها بهدف منافسة نفوط المنطقة والعالم وهذا الأمر يتعلق بالبيع في السوق الفوري، بالإضافة إلى سعر التخزين، وإذا قمنا بخصم تلك النسب من السعر المعلن فنجد أن سعره الحقيقي للاستفادة الحقيقية على الدولة قد لا تتعدى 10 دولارات للبرميل، لذلك على وزارة النفط ومؤسسة البترول أن تضع ذلك في حساباتها فهناك اختلاف بين السعر السوقي للبرميل والسعر الحقيقي.

وهل ستقوم الكويت بحرب أسعار للنفط بالحصص السوقية؟  
● الكويت لن تقوم بحرب أسعار كونها دولة متعاونة ومسالمة مع الجميع،

بعض الدول لخفض الإنتاج لن تجدي نفعاً في الوقت الحالي، كما أن حرب الأسعار التي تحدث في الأسواق العالمية بين الدول في منظمة «أوبك+» بعد سبباً ثانوياً أيضاً لخفض أسعار النفط.

إن، الأسباب هي فشل اتفاق تعميق خفض الإنتاج.. وماذا عن تأثيرات جائحة فيروس «كورونا» على حجم الطلب؟

● بالتأكيد كما ذكرنا فإن جائحة كورونا ضربت الطلب على النفط بشكل مباشر وخفضته بشكل كبير، أما فشل اتفاق «أوبك+» فزاد من المعروض من النفط لذلك فهناك قوتان ديناميكيتان أثرتا على أسعار النفط، إضافة إلى حرب الأسعار بين أعضاء «أوبك+»، وأعتقد أن تلك الأزمات مجتمعة قد تؤدي إلى انهيار أسعار النفط، وأتوقع أن يصل المعروض النفطي لما يفوق 30 مليون برميل يومياً وهذه سابقة خطيرة في أسواق النفط العالمية، أضف إلى ذلك فإن حرب الأسعار زادت من المعروض النفطي، وكل هذه الأسباب مجتمعة ضغطت على أسعار النفط وهوت بها من مستوى 40 دولاراً إلى مستوى 20 دولاراً، وقد تهيئ الأسعار لتصل

على أسعار النفط بلا شك فهذه تعد الضربة الأولى للنفط، أما فيما يتعلق بالسبب الرئيسي الثاني فهو اختلاف وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وحليفاتها في «أوبك+» روسيا، فالسعودية رأت أن يتم تخفيض الإنتاج ما بين مليون ومليون ونصف برميل يومياً، وذلك لمساندة أسعار النفط حينها والتي كانت تبلغ 40 دولاراً للبرميل، أما روسيا فأرادت العكس، حيث شددت على أنه لا جدوى من تخفيض الإنتاج لأن النمو العالمي سينخفض وبالتالي الطلب على النفط سينخفض أيضاً، كما أن تصريح وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك عقب الاجتماع بأن كل دولة حرة في إنتاج ما ترغب من النفط مما أدى إلى قيام المملكة بإعلانها رفع الإنتاج إلى 13 مليون برميل يومياً بحلول أبريل المقبل، وقد تتبعها دول أخرى في منظمة «أوبك+» كالامارات والكويت، فبالتالي سيزيد المعروض النفطي بشكل كبير. كما أن التصريح الأخير لوكالة الطاقة الدولية أن العالم سيشهد 20 مليون برميل يومياً كفايض في المعروض النفطي للعام الحالي وقد يزيد في الربعين الثالث والرابع، فأي محاولة من

بداية منذ 6 مارس الجاري.. وتحديدًا بعد فشل اتفاق (أوبك+) شاهدنا أياً ما السبب؟

● عادة عندما يزيد المعروض النفطي فمن الطبيعي أن تكون هناك زيادة طفيفة من الطلب تساند الوفرة، أما ما يحدث حالياً فهو انهيار تام في الطلب مستوداً بمعرض غير مسبوق في أسواق النفط، لذلك فتوجد كمية كبيرة من النفط في الأسواق ولا يوجد طلب عليها فهذه هي الصورة العامة، أما أسبابها فتتجسد في سببين رئيسيين أولهما هي جائحة «كورونا» فعدداً ظهر الفيروس اتجهت العديد من الدول إلى غلق مصانعها بالكامل وتجارتها مما سيصعب الطلب التجاري على منتجاتها غير موجود وأثرت على الحركة التجارية في العالم، وعادة دائماً ما تنظر أسعار النفط إلى حركة التجارة خلال 3 إلى 6 أشهر قادمة، ففترة المستثمرين تغيرت بعد الأزمات الكبيرة في دول تجارية كبرى كالصين وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة مما سيؤثر على النمو الاقتصادي العالمي والذي يعد النفط محركه الرئيسي، فضعف النمو الاقتصادي سيؤثر

بسعة 1600 سرير.. ويحتوي على 750 شاليهاً مزدوجاً

## العوضي لـ «الأنباء»: «كيبك» تسلم محجر الزور لوزارة الصحة نهاية الأسبوع الجاري



هاشم وحاتم العوضي خلال الجولة على محجر الزور



هاشم وحماد سلطان خلال الجولة في محجر الرتقة شمال الكويت

تحت الموظفين على مساندة الحملة الوطنية للالتزام بالجلوس بالمنزل درءاً لانتشار العدوى وضمان اجتياز المرحلة الحرجة بأمان. وذكر أن الشركة نجحت أمس في تنفيذ مهبط الطائرات الخاص بالطائرات الهليكوبتر في محجر الزور وفقاً للمواصفات التي طلبتها وزارة الصحة للمهبط.

كيبك، بحيث تكون تحت الطلب في أي وقت للدولة متى ما استدعت الحاجة لذلك. وأكد العوضي في تصريحه لـ «الأنباء» حرص الشركة الكبير على تأمين سلامة عامليها ومساندة القرارات الحكيمة لاحتواء تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، مشدداً على وقوف «كيبك» خلف القيادة

80 سريراً إلى وزارة الصحة. وذكرت أن تعليمات صدرت من الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية م.هاشم العوضي إلى شركتي نفط الكويت والمحاجر وفق أعلى المواصفات الصحية، مشدداً على ضرورة استخدام تلك المحاجر لاحقاً كمهاجع للعاملين في شركة نفط الكويت ومهندسي شركة

أحمد مغربي

كشف الرئيس التنفيذي بالوكالة للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) حاتم العوضي أن الشركة في منطقة الزور سيتم تسليمه لوزارة الصحة على نهاية الأسبوع الجاري بسعة 1600 سرير وهو مصنع ضمن فئات الخمس نجوم، حيث يحتوي على 750 شاليهاً مزدوجاً وغرفاً كاملة لحالات العزل الصحي. وذكر العوضي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن «كيبك» ستنتهي من عمليات الإنشاء الخاصة بالمحجر وفقاً لمتطلبات وزارة الصحة خلال اليومين القادمين، لافتاً إلى أن المحجر سيسلم لإدارة الصحة الوقائية التابعة لوزارة الصحة لاستغلالها في مكافحة فيروس كورونا المستجد.

من جهة ثانية، قالت مصادر لـ «الأنباء» إن شركة نفط الكويت نجحت في تسليم المحجر الصحي الذي نفذته في منطقة شمال الكويت في منطقة الرتقة بسعة 900 سرير، وتم تسليم مستشفى الأحمدى القديم بسعة 110 أسرة وأيضاً بيت الضيافة في الأحمدى بسعة

إغلاق جميع الخدمات والأنشطة التشغيلية في المحطات

## «السور للوقود»: 8 محطات تعمل خلال الحظر.. و65% انخفاضاً في المبيعات

دون أي تسهيلات في السداد. وأفادت بأن حركة النشاط تأثرت في الفترة الحالية، ما سينعكس أثره على المركز المالي للشركة في صورة انخفاض مبيعات الوقود التي تجاوزت 65٪، وتراجع إيرادات الأنشطة التشغيلية الأخرى. كما بينت الشركة أن تراجع السابق في النشاط من شأنه كذلك التأثير في انخفاض مستوى السيولة النقدية، موضحة أن الأثر المالي لجميع العناصر المشار إليها سينعكس على البيانات المالية للربع الأول من 2020.

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود عن إغلاق جميع الخدمات والأنشطة التشغيلية بخلاف التزود بالوقود بمحطات ألفا التابعة للشركة. وقالت «السور» في بيان للبورصة أمس، إنه تم غلق 33 محطة في أوقات حظر التجول الجزئي بالكويت، على أن تكون هناك 8 محطات فقط تعمل أثناء فترة الحظر لخدمة الجهات الحكومية. وأوضحت الشركة أنه يتم سداد جميع فواتير المحروقات لشركة البترول الوطنية الكويتية في مواعيدها المحددة

تفعيلها يحافظ على المخزون الإستراتيجي والحد من ارتفاع الأسعار

## «مقاضي» تطرح مبادرة لحل أزمة الجمعيات وتضع إمكاناتها تحت تصرف الحكومة

الحرفش: تقديم متجر إلكتروني وتطبيق للهواتف وأسطول باصات

مع إدارة مختصة بالتجارة الإلكترونية، ومركز اتصال خدمة عملاء على مدار 24 ساعة مع كادر مدرب، وأسطول باصات حديثة ومكيفة مع سائقين ذوي خبرة بالتوصيل على مدار 24 ساعة، وإدارة كاملة من موظفين لتجميع الطلبات من مديري وخبرة في تجميع مختصة في التسويق والدعاية والإعلان وتوجيه العملاء، وأخرى في الحسابات والتدقيق والمراجعة لإنهاء كافة الأمور المالية.

طرح رئيس مجلس إدارة سوق مقاضي الإلكتروني فهاد الحرفش على وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العجيل مبادرة وطنية لحل أزمة الجمعيات، وأزمة التوصيل للمحافظة على المخزون بالتحكم بالطلبات والحد من غلاء الأسعار، وذلك نظراً لما يتطلبه الوضع الحالي من جهود وطنية وتحمل المسؤولية



فهاد الحرفش

ومن باب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. وقال الحرفش إنه نظراً لعدد الطلبات الوارد لدينا الذي يفوق طاقتنا والتي تزيد على 10 آلاف طلب في اليوم والتي يصعب تنفيذها بسبب حجم طاقتنا الاستيعابية التي لا تزيد على 500 طلب يومياً في الوقت الحالي، نعلن استعدادنا لتوقف أعمال الشركة اللوجستية ووضع إمكانات الشركة وكوابرها تحت تصرف الحكومة للمساهمة في إدارة الجمعيات وإمكانية الوصول للمواطنين عبر التطبيق من جميع محافظات الكويت وسرعة التوصيل من خلال أقرب جمعية للمواطن.

وحدد الحرفش الخدمات التي يستطيع أن يقدمها سوق مقاضي الإلكتروني وهي: متجر إلكتروني وتطبيق للهواتف الذكية



جانب من تسليم مهبط الطائرات في محجر الزور